

أساسيات التحول النظامي لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري نظور مكانة الصناعة المالية الإسلامية وأهمية إدماج مؤسساتها في الاقتصاد الجزائري

د. صالح صالح، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، salahsalhi606@hotmail.com

تاريخ النشر: 2019/06/30

تاريخ القبول: 2019/04/14

تاريخ الإرسال: 2018/12/11

الملخص

لَقَدْ تَطَوَّرَت الصَّنَاعَةُ الْمَالِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَتَحَوَّلَتْ أَسَالِبُهَا التَّمَوِيلِيَّةُ، وَصِيغُهَا الْاِسْتِثْمَارِيَّةُ، وَعُقُودُهَا الْفَنِّيَّةُ الْعَادِيَّةُ وَالْمُرَكَّبَةُ، إِلَى مُنْتَجَاتٍ مَالِيَّةٍ عَالَمِيَّةٍ مُتَنَوِّعَةٍ، يَهْنَدِسُهَا الْمَالِيَّةُ الْمُتَمَيِّزَةُ، وَهَيْئَاتُهَا الرِّقَابِيَّةُ وَالْمُحَاسَبِيَّةُ وَوُكَاالَاتُهَا التَّصْنِيفِيَّةُ الْمُتَخَصِّصَةُ، وَتَجَارِبُهَا الْمُتَعَدِّدَةُ، الَّتِي لَهَا أَهْمِيَّتُهَا النَّظَامِيَّةُ الْكُلِّيَّةُ أَوْ الْجُزْئِيَّةُ فِي أَكْثَرِ مِنْ 80 دَوْلَةً مِنَ الدُّوَلِ الْعَالَمِ وَمَنَاطِقِهِ.

الكلمات المفتاحية: التحول النظامي، الصناعة المالية الإسلامية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

The Islamic financial industry has evolved and transformed its financing methods, as well as its investment formulas, and its regular and complex technical contracts, transformed into global products, according to a distinct engineering, with its supervisory and accounting bodies, its specialized taxonomic agencies, and its multiple experiences, which have their total and partial systemic importance in more than 80 countries through the world.

key words: Islamic financial industry, Systemic transformation, Algerian economy

¹ المؤلف المرسل: صالح صالح، الإيميل: salahsalhi606@hotmail.com

مقدمة

أَصْبَحَتْ مُصْطَلَحَاتُ: الْمُضَارَبَةِ، وَالْمُشَارَكَةِ، وَالْمُرَابَحَةِ، وَالسَّلَمِ، وَالِاسْتِصْنَاعِ، وَالِإِجَارَةِ، وَالْجُعَالَةِ، وَالصُّكُوكِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَصَنَادِيقِ الْاِسْتِثْمَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَشَرِكَاتِ التَّأْمِينِ التَّكَافُلِيِّ التَّعَاوُنِيِّ وَغَيْرِهَا، عَالَمِيَّةً. وَلَمْ تَعُدْ مُؤَسَّسَاتُ الصَّنَاعَةِ الْمَالِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَأَلْيَاتُهَا وَقَوَاعِدُ عَمَلِهَا حِكْرًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي دَوْلِهِمْ وَمُجْتَمَعَاتِهِمْ، بَلْ لَقَدْ أَضْحَتْ مِلْكًا لِلْإِنْسَانِيَّةِ جَمْعَاءَ، لِلدُّوَلِ وَالشُّعُوبِ وَالْأَقْلِيَّاتِ، وَلِلْبُنُوكِ وَالْمُنْظَمَاتِ الدَّوْلِيَّةِ وَالْإِقْلِيمِيَّةِ، اسْتِعْمَالًا وَتَطْبِيقًا وَاسْتِهْلَاكًا وَتَشْجِيعًا.

إِنَّ التَّطَوُّرَاتِ الْكَبِيرَةَ فِي حَجْمِ الصَّنَاعَةِ الْمَالِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي تَجَاوَزَتْ 3000 مليار دولار سنة 2018، وَسَتَصِلُ إِلَى 9000 مليار دولار سنة 2030، وَسَتَبْلُغُ 19000 مليار دولار بِحُلُولِ سَنَةِ 2040، وَمُعْدَلَاتِ نُمُوِّهَا الْمُرْتَفِعَةِ الَّتِي تَتَجَاوَزُ فِي مُعْظَمِ السَّنَوَاتِ 20%، وَتَفُوقُ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ 40% سَنَوِيًّا، إِضَافَةً إِلَى آفَاقِهَا الْمُسْتَقْبَلِيَّةِ الْوَاعِدَةِ، وَاحْتِضَانِهَا وَدَعْمِهَا وَالاعْتِرَافَ بِدَوْرِهَا مِنْ قَبْلِ الْمُوَسَّسَاتِ الدَّوْلِيَّةِ

الكُبرى كالبَنْك الدولي وصُنْدُوق النِّقْد الدولي وَغَيْرِهِمَا، وَالْحَاجَةُ الضَّرُورِيَّة إِلَى تَنْوِيعِ قِطَاعِ الخِدْمَاتِ المَالِيَّةِ والمَصْرِفِيَّةِ، وَالضَّرُورَةُ المُلِحَّة لِيَتَلَبَّىةِ الِاحْتِيَاجَاتِ الحَقِيقِيَّة لِتَغْطِيَةِ الطَّلَبِ الفَعَّالِ عَلَى مُنْتَجَاتِ الصَّنَاعَةِ المَالِيَّةِ الإِسْلَامِيَّة فِي المُجْتَمَعِ الجَزَائِرِيِّ، كُلُّهَا عَوَامِلُ أُسَاسِيَّة تَدْعُو إِلَى سُرْعَةِ اسْتِذْرَاكِ فَجْوَةِ التَّأخُّرِ فِي اعْتِمَادِ وإِدْمَاجِ مُوسَّسَاتِ الصَّنَاعَةِ المَالِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَتَوْطِينِهَا فِي النِّظَامِ المَصْرِفِيِّ والمَالِيِّ والاِقْتِصَادِيِّ الجَزَائِرِيِّ، فَحِصَّةُ الجَزَائِرِ مِنْهَا حَالِيًّا لَا تَتَجَاوَزُ 0,1% أَيَّ أَقَلِّ مِنْ 3 مِلْيَارِ دُولَارٍ بَثَلَاثِ مُوسَّسَاتٍ فَقَطْ مِنْ بَيْنِ 1440 مُوسَّسَةٍ مَالِيَّةٍ وَمَصْرِفِيَّةٍ، وَلَيْسَ لَدَيْنَا أَيُّ صَنْدُوقِ اسْتِثْمَارِيٍّ أَوْ صَكُوكِ إِسْلَامِيَّةٍ مِنْ بَيْنِ 2040 صَنْدُوقِ اسْتِثْمَارِيٍّ، وَحَوَالِي 1400 مِنَ الصَّكُوكِ الإِسْلَامِيَّةِ بِأَنْوَاعِهَا العَادِيَّةِ والسِّيَادِيَّةِ.

أَوَّلًا: إِشْكَالِيَّاتُ الدِّرَاسَةِ

الإِشْكَالِيَّةُ هَامَةٌ وَتُسْتَدْعِي الدِّرَاسَةَ وَالتَّحْلِيلَ، لِتَنْبِيهِ الأَطْرَافِ ذَاتِ المَصْلَحَةِ بِفُرْصِ تَنْوِيعِ الاِقْتِصَادِ الجَزَائِرِيِّ عَلَى مُسْتَوَى فُرُوعِ قِطَاعِ الخِدْمَاتِ المَالِيَّةِ المَصْرِفِيَّةِ، وَاسْتِذْرَاكِ التَّأخُّرِ بِاتِّخَاذِ قَرَارَاتٍ اسْتِرَاطِيَّةٍ فِي مَجَالِ إِدْمَاجِ وَتَوْطِينِ مُوسَّسَاتِ الصَّنَاعَةِ المَالِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي الاِقْتِصَادِ الجَزَائِرِيِّ.

إِنَّ تَنَاوُلَ هَذَا المَوْضُوعِ الهَامِ يَقْتَضِي الإِجَابَةَ عَلَى الأَسْئَلَةِ الجَوْهَرِيَّةِ لِلإِشْكَالِيَّةِ وَهِيَ :

- مَا هِيَ مَكَانَةُ الصَّنَاعَةِ المَالِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ عَلَى المُسْتَوَى الإِقْلَيمِيِّ والدَّوْلِيِّ؟ وَمَا هِيَ أَهْمِيَّةُ التَّحْوُلِ النِّظَامِيِّ لِإِدْمَاجِهَا فِي المَنْظُومَةِ المَالِيَّةِ والمَصْرِفِيَّةِ الجَزَائِرِيَّةِ؟
- مَا هِيَ أُسَاسِيَّاتُ وإِجْرَاءَاتُ التَّحْوُلِ النِّظَامِيِّ لِإِدْمَاجِ مُوسَّسَاتِ الصَّنَاعَةِ المَالِيَّةِ فِي الاِقْتِصَادِ الجَزَائِرِيِّ؟
- مَا هِيَ المَعْوَقَاتُ الحَالِيَّةُ وَالمَسَارَاتُ المُحْتَمَلَةُ لِإِدْمَاجِ مُوسَّسَاتِ الصَّنَاعَةِ المَالِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَتَوْطِينِهَا فِي الجَزَائِرِ؟
- مَا هِيَ أَهَمُّ التَّحْوُلَاتِ النِّظَامِيَّةِ وَالإِمْكَانِيَّاتِ وَالمَكَايِيبُ المُتَوَقَّعَةُ لِإِدْمَاجِ مُوسَّسَاتِ الصَّنَاعَةِ المَالِيَّةِ فِي الاِقْتِصَادِ الجَزَائِرِيِّ؟

ثَانِيًا: فَرَضِيَّاتُ الدِّرَاسَةِ

إِنَّ المَأسَّسَةَ التَّطْبِيقِيَّةَ لِمُوسَّسَاتِ الصَّنَاعَةِ المَالِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَالمُمَارَسَةَ المِيدَانِيَّةَ وَتَطَوُّرَ التَّعَامُلِ بِخِدْمَاتِهَا، وَالمَكَايِيبُ الكَبِيرَةُ لانتِشَارِ مُنْتَجَاتِهَا فِي أَكْثَرِ مِنْ 80 دَوْلَةٍ فِي العَالَمِ، وَالإِمْكَانِيَّاتُ الكَبِيرَةُ المُتَّاحَةُ عَلَى مُسْتَوَى الاِقْتِصَادِ الجَزَائِرِيِّ بِالمُقَارَنَةِ مَعَ المَنَاطِقِ الأُخْرَى وَالضَّرُورَةُ المُلِحَّة لاسْتِذْرَاكِ التَّأخُّرِ، وَتَرْجَمَةُ رَغْبَةِ السُّلْطَاتِ العَامَّةِ لِإِدْمَاجِ مُوسَّسَاتِ الصَّنَاعَةِ المَالِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي إِطَارِ خُطَّةِ اسْتِرَاطِيَّةٍ، تَجْعَلُنَا نَبْنِي هَذِهِ الدِّرَاسَةَ عَلَى فَرَضِيَّتَيْنِ أُسَاسِيَّتَيْنِ مُرَكَّبَتَيْنِ:

الفَرَضِيَّةُ الأُولَى: يُسَاهِمُ التَّحْوُلُ النِّظَامِيُّ لِإِدْمَاجِ مُوسَّسَاتِ الصَّنَاعَةِ المَالِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي تَنْوِيعِ قِطَاعِ الخِدْمَاتِ المَالِيَّةِ والمَصْرِفِيَّةِ وَزِيَادَةِ المَقْدِرَةِ الاسْتِغْطَابِيَّةِ لِلْمَوَارِدِ، وَتَرْقِيَةِ القُدْرَاتِ التَّنَافُسِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ وَالإِقْلِيمِيَّةِ لِلَاِقْتِصَادِ الجَزَائِرِيِّ.

الفرضية الثانية: المكاسب المتوقعة كبيرة لإقامة أهم منطقة للصناعة المالية الإسلامية في إفريقيا بالاقتصاد الجزائري، واكتساب حصّة معتبرة في سوقها لتحقيق الأمن الاقتصادي والحفاظ على السيادة النقدية والمالية، وضمان التوازن في التعاملات مع المناطق الأخرى.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في التنبيه إلى خطورة استمرار الوضع الحالي في التعامل مع التطورات الحاصلة في السوق المالية الإسلامية، وضرورة اتخاذ خطوات تدريجية لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية للحفاظ على الأمن الاقتصادي، وضمان مصالح الاقتصاد الجزائري. ويمكن إبراز أهمية هذه الدراسة على ثلاث مستويات:

المستوى الأول: يتعلق بالجانب العلمي التحليلي، الذي يستشرف حجم التطورات المتوقعة في سوق المالية الإسلامية، وفي معدلات نموها العالمية والإقليمية والقُطرية، ويبين أهميتها وأثارها على الاقتصاد الحقيقي.

الأمر الذي يتطلب سرعة التعامل مع مستجدات هذه الصناعة، ومراعاة خصوصية هندستها المالية، وطبيعة خدماتها، ونوعية منتجاتها القائمة على قواعد وآليات عمل غير تقليدية، مختلفة كلياً عن قواعد عمل المالية التقليدية.

المستوى الثاني: ويتعلق بالجانب التطبيقي الميداني للتجارب الهامة للصناعة المالية الإسلامية، وتطور مناطقها، وتنوع أهميتها النظامية الكلية أو الجزئية في إدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية. وهذا ما يعطي فرصة كبيرة لاختيار أفضل البدائل لتطوير التجربة الجزائرية من واقع التجارب الميدانية.

المستوى الثالث: الشروع في عمليات إدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية من خلال التصوير السليم لعمليات التحول النظامي، وما يرتبط به من سياسات ومؤسسات وإصلاحات وتعدّيات، وما يترتب عليه من مكاسب حقيقية وأثار إيجابية. والبناء على آخر ما توصّلت إليه التطبيقات منذ نصف قرن، والاستفادة من إيجابياتها، وتلافي نقائصها، والتعلم من أخطائها وعدم تكرارها، والتدرج الوظيفي المتكامل في تطبيقها.

رابعاً: أهداف الدراسة

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- إبراز المكانة الاستراتيجية، والأهمية الكبرى للتحول النظامي لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري.
- تبين أساسيات التحول النظامي، الذي ترتكز عليه عملية إدماج قواعد وآليات عمل مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية ويضمن نجاحها وتطورها.
- توضيح المعوقات الحالية لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية.

- تحديد المسارات المحتملة للتعاامل مع رغبة السلطات العامة في إدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية.

- تقدير المكاسب المتوقعة المؤكدة لعمليات إدماج وتوطين مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية خلال الفترة 2019/2040.

خامسًا: أقسام الدراسة

إن دراسة الإشكالية، والإجابة على الأسئلة المركبة الجوهرية للدراسة، ومعالجة موضوعاتها المخورية سيتم من خلال الأقسام التالية:

القسم الأول: مكانة وأهمية إدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري.

القسم الثاني: أساسيات التحول النظامي لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية.

القسم الثالث: المعوقات الحالية والمسارات المحتملة والجوانب المتكاملة لإدماج وتوطين مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية.

القسم الرابع: التحولات النظامية والإمكانيات المتاحة، والمكاسب المتوقعة لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية وتوطينها في الاقتصاد الجزائري.

القسم الخامس: النتائج والمقترحات وآفاق الدراسة.

القسم الأول

تطور مكانة الصناعة المالية الإسلامية وأهميتها

إدماج مؤسساتها في الاقتصاد الجزائري

لقد تطورت مكانة مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، وتحولت منتجائها المالية، وأساليبها التمويلية والصيغ المرتبطة بها، من مجرد أحكام وعقود في فقه المعاملات في بطون كتب الفقه الإسلامي الرائعة، بمساهماته واجتهاداته، إلى منتجات مالية عالمية، متعددة بهندستها المالية، وأدواتها الجديدة المركبة، وهيئاتها الرقابية والمحاسبية والتصنيفية المتخصصة، وأشكالها التطبيقية المتنوعة وتجاريها الهامة المتنوعة.

وأصبحت المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم والإستصناع والإجارة وغيرها عالمية. وبالتالي لم تعد حكرًا على المسلمين في مجتمعاتهم، بل لقد أصبحت ملكًا للإنسانية جمعاء دولاً وشعوباً وأقليات ويثوك ومنظمات دولية وإقليمية، استعملها وتطبيقاتها واستهلاكها وتشجيعها.

وسوف نتناول هذا القسم ضمن المحورين التاليين:

المحور الأول: تطور حجم الصناعة المالية الإسلامية ومكانتها القطرية والعالمية

المحور الثاني: أهمية إدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري

المحور الأول: تطوّر حجم الصناعة المالية الإسلامية ومكانتها القطرية والعالمية

سَوْفَ نَتَعَرَّضُ لِتَطَوُّرِ حَجْمِ الصَّنَاعَةِ الْمَالِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَتَوَظُّعِ نَشَاطِطِهَا، وَالتَّرَكِيبِ الْقِطَاعِيِّ لِأَصُولِهَا وَتَطْبِيقَاتِهَا فِيمَا يَلِي:

أولاً- تطوّر حجم المالية الإسلامية وتوزيع نشاطها وتركيب أصولها عبر العالم:

لَقَدْ تَطَوَّرَ حَجْمُ الصَّنَاعَةِ الْمَالِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِلَى 1693 مليار دولار سنة 2012¹، وَيُتَوَقَّعُ أَنْ تَصِلَ مَعَ نِهَآيَةِ سَنَةِ 2018 إِلَى 3000 مليار دولار وإلى 4362 مليار دولار في سنة 2020، وَيُتَوَقَّعُ أَنْ تَبْلُغَ حَوَالِي 8940 مليار دولار في آفَاقِ 2030، وَسَتَتَجَاوَزُ 19000 مليار دولار بِحُلُولِ سَنَةِ 2040 وَهِيَ تَنُمُو بِمُعَدَّلٍ يَفُوقُ أحياناً 15% سَنَوِيّاً، كَمَا هِيَ مُبَيَّنَةٌ فِي الْجَدْوَلِ التَّالِي:

الجدول رقم 01: تطوّر إجمالي الأصول المالية الإسلامية

خلال الفترة 2012- 2040

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2012	2016	2018	2020	2022	2024	*2028	*2030	*2040
مجموع الأصول	1631	2293	3000	4362	5234	6200	7440	8940	19000

1- ICD – Thomson Reuters, Islamic Finance Development Report 2017.

2- ICD – Thomson Reuters , Islamic Finance Development Report 2016 P 29 .

3- Global Islamic Finance Report 2017: “Overview of the Global Islamic Finance Industry”, p : 37.

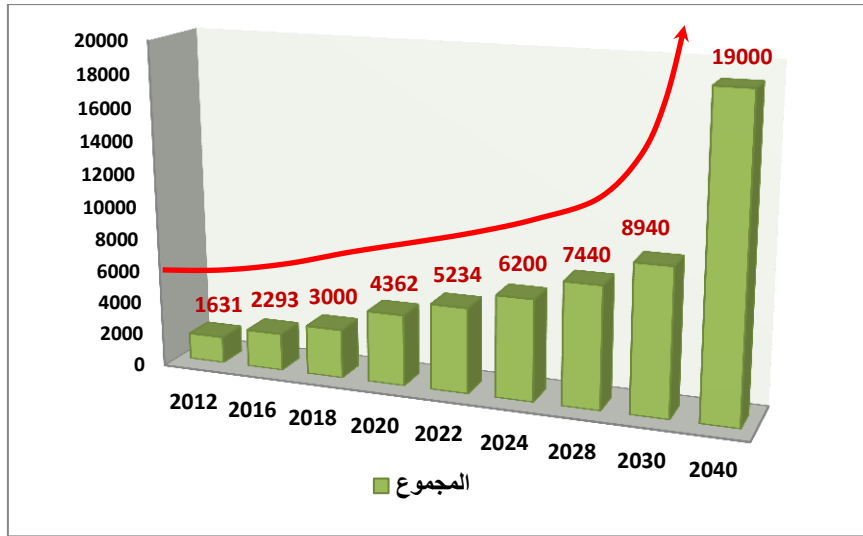
*توقعات الأستاذ صالح صالح على أساس متوسط معدلات النمو الحالية والمتوقعة.

إِنَّ هَذِهِ التَّطَوُّرَاتِ الْكَبِيرَةَ الْحَالِيَّةَ وَالْمُسْتَقْبَلِيَّةَ، تَسْتَدْعِي ضَرُورَةَ الْاسْتِفَادَةِ مِنْ فُرْصِ إِدْمَاجِ وَتَوَطُّعِ مَوْسَّسَاتِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ فِي الْاِقْتِصَادِ الْجَزَائِرِيِّ، وَإِقَامَةِ أَكْبَرِ مَنَظِقَةٍ لَهَا فِي إِفْرِيقِيَا، تُشَارِكُ فِي مَكَاسِبِهَا جَمِيعُ بُلْدَانِ اتِّحَادِ الْمَغْرِبِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي مَازَالَتْ جُهُودُهَا دُونَ مُسْتَوَى الْمَنَافَسَةِ الْإِقْلِيمِيَّةِ.

وَيُمْكِنُ التَّعْبِيرُ عَنْ تِلْكَ التَّطَوُّرَاتِ الْهَامَّةِ فِي الشَّكْلِ الْآتِي.

الشكل البياني رقم 1: التطورات الحالية والمستقبلية للصناعة المالية الإسلامية

الوحدة: مليار دولار



S: 1- ICD – Thomson Reuters, Islamic Finance Development Report 2016, P 29

2- Global Islamic Finance Report 2017: "Overview of the Global Islamic Finance Industry", p : 37

* تقديرات الأستاذ صالح.

ثانيا- التوزيع الجغرافي والقطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية :

1- التوزيع الجغرافي لأصول الصناعة المالية في العالم:

تتوزع أصول الصناعة المالية الإسلامية على أكثر من 80 دولة في جميع قارات العالم ولها أهميتها النظامية في أكثر من 14 بلداً² وتنتشر في المناطق الهامة في كل من آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، وباقي المناطق في أوروبا وأمريكا، التي تبلغ حصتها حوالي 4% من إجمالي نشاط الصناعة المالية الإسلامية وتقترب حصة بلدان اتحاد المغرب العربي من الصفر، وحصة إفريقيا جنوب الصحراء حوالي 2%. والجدول التالي يوضح توزيع أصول المالية الإسلامية.

الجدول رقم 02: التوزيع الجغرافي لأصول المالية الإسلامية سنة 2017

الوحدة: مليار دولار

مجموعة الدول والمناطق	الإسلامية الصيرفة أصول	الإسلامية الصكوك	الإسلامية الصناديق	التكافل	المجموع	المناطق	التوزيع على
آسيا	232	239,5	24,8	3,3	499,6		24,4%
دول مجلس التعاون الخليجي	683	139,5	26,8	12,6	861,6		42%
الشرق الأوسط خارج دول الخليج	569	17,8	0,1	9,5	596,4		29,1%
إفريقيا جنوب الصحراء	27,1	2	1,6	0,7	31,4		1,5%
مناطق أخرى	46,4	1,5	13,3	--	61,3		3,0%
المجموع	1557,5	399,9	66,7	26,1	2050,2		100%
التوزيع على الفروع	76%	19,5%	3,3%	1,3%	100%		/

S: 1 - IFSB, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY: STABILITY REPORT 2018, P9.

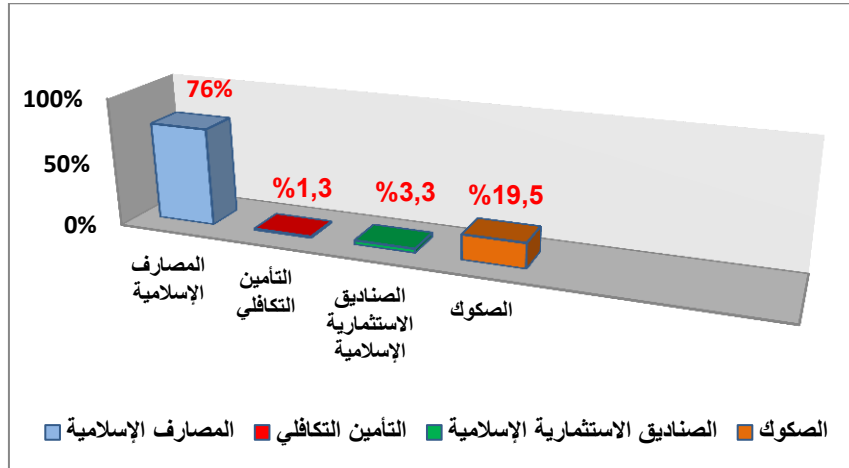
2- World bank group- Islamic Development Bank Group, MOBILIZING ISLAMIC FINANCE FOR

INFRASTRUCTURE PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIPS, report 2017, p 14.

2- التوزيع الفرعي والقطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية:

تُشكل أصول المصارف الإسلامية حوالي 76% من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية، تليها الصكوك الإسلامية بنسبة 19,5%، والصناديق الإسلامية بنسبة 3%، والتأمين التكافلي بنسبة 1%³، إن هذا التوزيع يرتبط بطبيعة التعامل مع مؤسسات الاقتصاد الإسلامي، وقد ارتفعت فيه نسبة الصيرفة الإسلامية بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى بما فيها غير المدرجة في الإحصائيات كمؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف. وهو وضع انتقالي لابد أن يزول، ويعاد التوازن بين المكونات المؤسسية للاقتصاد الإسلامي عند الوصول إلى مرحلة التطبيق المتكامل لمنظوماته وإجراءاته. ويمكن توضيح التوزيع الجغرافي السابق في الشكل اللاحق.

الشكل (02): توزيع الأصول المالية الإسلامية العالمية على القطاعات سنة 2017.



Source: -World bank group- Islamic Development Bank Group, MOBILIZING ISLAMIC FINANCE FOR INFRASTRUCTURE PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIPS, report 2017, p 14 .

- IFSB, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY : STABILITY REPORT 2018, P9

المحور الثاني: أهمية إدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري

إن ترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري تتطلب إصلاح النظام المصرفي والمالي، وتحديث منظومتها المؤسسية وتنويع منتجاته المصرفية وخدماته المالية، من خلال إدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، وتكتسي هذه العملية بعداً استراتيجياً لأهميتها في استدراك تكاليف التأخر في إدماجها وحرمان الاقتصاد الوطني من جني ثمار توظيفها. ومن تلك الأهمية نذكر:

أولاً: تعزيز الإدماج والنمو الاحتوائي المزدوج للصناعة المالية الإسلامية

إن إدماج المؤسسات المالية الإسلامية يساهم في تعزيز الإدماج والنمو الاحتوائي المزدوج، وتغطية الطلب الفعال على المنتجات المالية الإسلامية، من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات المصرفية وتعميمها وتوسيع قاعدتها، التي يزداد الإقبال عليها من قبل نسبة هامة من الذين يحجمون عن التعاملات المصرفية التقليدية، وهذا أضحى من نصائح مدراء المؤسسات الدولية: "فحتى اليوم لا تزال الخدمات المصرفية قاصرة عن الوصول إلى قطاع كبير من السكان المسلمين - الذين يمثلون سوقاً أساسياً - وهو ما أكدته تقرير البنك الدولي المشترك مع البنك الإسلامي للتنمية، بأن التمويل الإسلامي له أهميته المتعددة، ومنها القدرة على جذب المستبعدة من المعاملات المصرفية التقليدية لأسباب دينية وثقافية⁵، وهو الوضع الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري.

كما يساهم إدماج وتوطين مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاحتواء الخارجي للموارد المالية التي تبحث عن فرص استثمارية في إطار المشاركات المتعددة، الأمر الذي يمكن الاقتصاد الجزائري من تأمين تمويل خارجي لمشاريعه التنموية.

ثانيا: تنويع المنتجات المالية والمصرفية المرتبطة بالصناعة المالية الإسلامية

إن استراتيجيّة التنويع الاقتصادي لا بدّ أن تمتدّ إلى القطاع المالي والمصرفي الجزائري، بتنويع خدماته ومنتجاته التي ترتبط بتنمية الاقتصاد الحقيقي، والمساهمة في تلبية الاحتياجات المحليّة وزيادة صادرات الخدمات المرتبطة بالمؤسسات المالية والمصرفية، وهذا سيؤدي إلى تنويع أساليب التمويل الكثيرة وصيغ الاستثمار المتعددة في الفروع والقطاعات التي تنمي الاقتصاد الحقيقي القائم على تقاسم المخاطر، الذي يساهم في خلق فرص العمل ومحاربة الفقر وتحقيق المساواة وتوزيع الدخل، ذلك "أن المبادئ التي يتركز عليها التمويل الإسلامي والتي تتمثل في تشجيع المشاركة والعدالة وحقوق الملكية والقواعد الأخلاقية هي كلها قيم عالمية" ⁶

ثالثا: ترقية القدرات التنافسية القطرية وتعزيز المكانة الإقليمية للاقتصاد الجزائري

إن إدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية سيساهم في ترقية القدرات التنافسية، والارتقاء بالمكانة الإقليمية للاقتصاد الجزائري، ليصبح أهم منطقة من مناطق المالية الإسلامية في العالم، ومن أهم أسواق خدماتها ومنتجاتها. يتم ذلك في إطار التحول من مجرد مستهلك ومستورد مستقبلي للخدمات المالية الإسلامية إلى منتج ومصدر لها.

رابعا: استقطاب الموارد المالية الموازية داخل الاقتصاد الرسمي وخارجه

إن إدماج مؤسسات المالية الإسلامية سيؤدي إلى رفع القدرة الاستقطابية للثروات والموارد المالية، التي تتحرك داخل الاقتصاد الرسمي وخارجه، وتشير الدراسات بأنها لا تقل عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي بالبلدان النامية، وهي تزيد عن 80 مليار دولار في الاقتصاد الجزائري، وتشير الأرقام الرسمية لمحافظة بنك الجزائر أن تلك الأموال المتداولة خارج النظام المصرفي بلغت 4780 مليار دينار جزائري ⁷ وهي تقترب من 50 مليار دولار.

ولاشك بأن هناك شعورا رسميا متزايدا بحالة التأخر في اعتماد المالية الإسلامية وضرورتها في استقطاب تلك الأموال "ستساهم هذه الأدوات بلا شك، في إثراء شريحة المنتجات المصرفية والمالية والتي من المرجح أن تستقطب حصة مهمة من العملة المتداولة خارج النظام المصرفي وتوجيهها نحو توظيفات منتجة... مع الاستجابة للتطلعات المشروعة للمدّخرين". ⁸

خامسا : تشجيع الاستقرار الحركي النقدي والمالي والنمو الاقتصادي القائم على المشاركات الحقيقية

تُساهم مُنتجات الصناعة المالية الإسلامية بصيغها وأساليبها التشاركية في تقاسم نتائج العمليات الاستثمارية، وصيغ تمويلها المعززة بالأصول، تزيد رأس المال وتُساهم في نمو الاقتصاد الحقيقي، والحد من الخسائر المرتبطة باقتصاديات المتاجرة بالديون، وتحميل المخاطر للغير، وهذا يُساعد مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية على التأمين الدائم للاستقرار الحركي النقدي والمالي، الذي يُوسع قاعدة الاقتصاد الحقيقي ضمن هرم التوازن الاقتصادي.

سادسا : المشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية وتطوير الشراكات بين القطاع العام والخاص والتكافلي

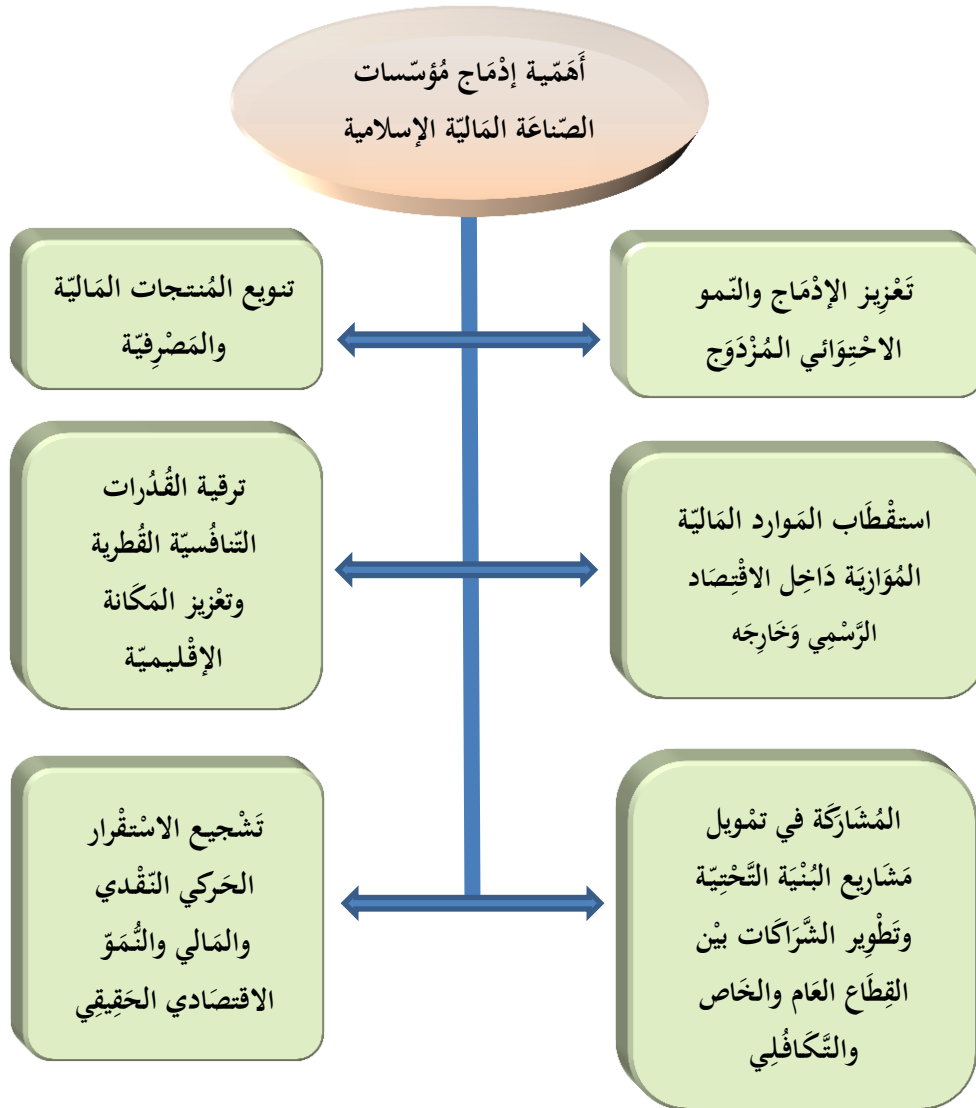
تُعدُّ مُنتجات التمويل الإسلامي من أهم الأدوات الملائمة لتمويل مشاريع البنية التحتية الحديثة في الاقتصاد الجزائري وفي اقتصاديات التجارب الهامة للصناعة المالية الإسلامية، وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص والقطاع الثالث الوطني والأجنبي. وقد صدر تقرير هام مشترك بين البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية⁹ يؤكد على أن التمويل الإسلامي:

"شريك طبيعي لمشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال البنية التحتية. والسمة المميزة لهماكل التمويل الإسلامي هي أنها مدعومة بالأصول بطبيعتها. أي أنه لا بد من وجود أصل مادي ملموس تقوم عليه المعاملة. وقد تطورت ممارسات التمويل الإسلامي وتطبيقها لتمويل مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والعام في مجال البنية التحتية وبلغا مرحلة النضج ويمكن تطبيق التمويل الإسلامي لتمويل طائفة واسعة من هذه المشاريع من بينها: الطرق، وتوليد الطاقة، والمطارات، والموانئ البحرية، والمستشفيات... إلخ.

إن الاحتياجات العالمية لسد العجز في تمويل البنية التحتية وتطورها إلى غاية 2030 تتطلب حَجْمًا يتجاوز 90 تريليون دولار، بمعدل 2 إلى 3 تريليون دولار سنويا، وقد تصل إلى 5 تريليون دولار.¹⁰ ولهذا تظهر أهمية التمويل الإسلامي للاقتصاد الجزائري والعالمي، كما ورد في التقرير الذي أشرنا إليه.

ويمكن تلخيص تلك الأهميات في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: أهمية إدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري



المصدر: صالح صالح، أساسيات التحول النظامي لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، الدار الجزائرية، 2018، ص 21.

خلاصة القسم الاول

1- النمو المرتفع المتوالي في حجم المالية الإسلامية، وفي مكونات أصولها، وانتشارها الجغرافي، وتطور حجمها إلى 3000 مليار دولار سنة 2018 (حصة الجزائر منها لا تزيد عن 0,1 %)، وسيصل حجمها إلى 9000 مليار دولار سنة 2030، وسي تجاوز حجم أصولها 20000 مليار دولار سنة 2040.

2- تكتسي عملية إدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية بُعداً استراتيجياً لأهميتها في استدراك تكاليف التأخر في إدماجها وحرمان الاقتصاد الوطني من جني ثمار توطينها. ومن تلك الأهمية نذكر:

- تعزيز الإدماج والنمو الاحتوائي للمُزدوج للصناعة المالية الإسلامية؛
- تنويع المنتجات المالية والمصرفية المرتبطة بالصناعة المالية الإسلامية؛
- ترقية القُدّرات التنافسية القطرية وتعزيز المكانة الإقليمية للاقتصاد الجزائري؛
- استقطاب الموارد المالية الموازية داخل الاقتصاد الرسمي وخارجه؛
- تشجيع الاستقرار الحركي النقدي والمالي والنمو الاقتصادي القائم على المشاركات الحقيقية،
- المشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية وتطوير الشراكات بين القطاع العام والخاص والتكافلي.

الهوامش والمراجع

¹ -ICD – Thomson Reuters, Islamic Finance Development Report 2017.

² إدارة التواصل، صندوق النقد الدولي، فيفري 2017، تاريخ الاطلاع 20 مارس 2018 .

³ - IFSB, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY: STABILITY REPORT 2018, P9.

⁴ كريستين لاغارد، كلمة مديرة صندوق النقد الدولي: إطلاق الإمكانيات الواعدة للتمويل الإسلامي، مؤتمر التمويل الإسلامي، الكويت، 2015/11/11.

⁵ تقرير مجموعة البنك الدولي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول: التمويل الإسلامي حافز لتحقيق الرخاء المشترك، 2016.

-Islamic Development Bank Group and the World Bank Group , Global Report on Islamic Finance 2016: Islamic Finance: A Catalyst for Shared Prosperity?

⁶ كريستين لاغارد، نفس المصدر، ص 2 .

⁷ محافظ بنك الجزائر، حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017، تدخل المحافظ أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري، 2018، ص 14 .

⁸ محافظ بنك الجزائر، تطور الصيرفة البديلة في الجزائر، اليوم البرلماني 04 أبريل 2018، ص 1 .

⁹ World bank group- Islamic Development Bank Group, MOBILIZING ISLAMIC FINANCE FOR INFRASTRUCTURE PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIPS , report 2017 .

¹⁰ - Ibid, P 9.